الأمم المتحدة

E/CN.6/2006/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 December 2005
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الخمسون

٢٧ شباط/فبراير – ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين التنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

حالة المرأة والفتاة في أفغانستان**

موجز

يقدم هذا التقرير آخر المعلومات عن حالة المرأة والفتاة في أفغانستان عام ٢٠٠٥، استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨/٢٠٠٥ مع التركيز بصفة خاصة على العملية الانتخابية، والجهود المبذولة لتعزيز وحماية حقوق المرأة والفتاة، والتعمير والإنعاش الاقتصاديين. وهو يشمل معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة لدعم الأعمال التي تقوم بها حكومة أفغانستان، من أجل النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين. ولئن حققت المرأة والفتاة في أفغانستان مكاسب مهمة بما في ذلك في المجالات القانونية والسياسية والتعليمية، فإن التقدم لا يلمس في جميع أنحاء البلد، ولا تزال مؤشرات التنمية الجنسانية من بين أسوأ المؤشرات في العالم. وتستلزم حوادث انتهاكات حقوق الإنسان والعنف ضد المرأة التي تقع بصورة مستمرة وعلى نطاق واسع، اتخاذ إجراء فوري ومعزز من جانب الحكومة والمجتمع الدولي على السواء.

* E/CN.6/2006/1.

** تأخر تقديم هذا التقرير نظرا للحاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

250106 250106 05-66816 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٣	٣
ثانيا – العمليات الحكومية الدولية	٤-٩	٣
ثالثا – الانتخابات	١٠-١٨	٥
رابعا – الأنشطة التي تقوم بها وزارة شؤون المرأة	١٩-٢٦	٧
خامسا – العنف ضد المرأة والوصول إلى العدالة	٢٧-٤٦	٩
ألف – العنف ضد المرأة	٢٧-٣٤	٩
بـاء – حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون	٣٥-٤٦	١٢
سادسا – إعادة البناء والتأهيل على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي	٤٧-٦٤	١٥
ألف – الصحة	٤٧-٥١	١٥
بـاء – التعليم	٥٢-٥٦	١٦
جيم – التمكين الاقتصادي والحد من الفقر	٥٧-٥٩	١٨
دال – عودة اللاجئين والمشردين داخليا	٦٠-٦٤	١٩
سابعا – تنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والجهات المانحة	٦٥-٦٩	٢٠
ثامنا – الاستنتاجات والتوصيات	٧٠-٧٥	٢١

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير امتثالا للفقرة ٦ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٥/٨ بشأن حالة المرأة والفتاة في أفغانستان.

٢ – ويستكمل التقرير المعلومات المتعلقة بالتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في المرأة الأفغانية منذ صدور التقرير الأخير للجنة المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (E/CN.6/2005/5). وهو يستند إلى المعلومات التي قدمتها وجهات من بينها مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة[١]، ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات.

٣ – تعد المكاسب التي حققتها المرأة في أفغانستان في السنوات القليلة الماضية، بما فيها في المجالات القانونية والسياسية والتعليمية مهمة في ضوء القمع الذي خرجت منه المرأة الأفغانية في أواخر عام ٢٠٠١. وأسهم التقدم الذي تحقق في توطيد نظام الحكم في أفغانستان في تعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية. بيد أن المرأة والفتاة في أفغانستان لا تزالان تواجهان تحديات جسام في مجالات الأمن والاقتصاد والحقوق الاجتماعية وحقوق الإنسان. ويؤكد أول تقرير للتنمية البشرية عن أفغانستان وعنوانه ''الأمن ذو الوجه الإنساني'' الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أن توليد سبل توفير الخدمات والوظائف وحماية حقوق الإنسان وخاصة في المناطق الريفية هو أحد التحديات الأمنية الرئيسية لعملية التعمير. وباستخدام الرقم القياسي للتنمية الجنسانية، الذي يجمع بين العمر المتوقع، والإنجازات التعليمية، ومؤشرات مستوى المعيشة، يبين التقرير أن المرأة الأفغانية تحظى بواحد من أدنى مؤشرات الأرقام القياسية للتنمية الجنسانية في العالم. ويتطلب كل من الفقر والأمية والانتفاع المحدود بالرعاية الصحية والعنف المستمر ضد المرأة، اتخاذ إجراءات فورية وفعالة على نطاق البلد بأسره من جانب الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي.

ثانيا – العمليات الحكومية الدولية

٤ – خلال فترة إعداد التقرير برمتها، دُرست حالة المرأة والفتاة في أفغانستان في مختلف محافل الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن، وفي لجنتين فنيتين تابعتين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، (لجنة وضع المرأة ولجنة حقوق الإنسان).

٥ – وتناولت المناقشات التي جرت في مجلس الأمن والجمعية العام، بشأن الحالة في أفغانستان، وأثارها على السلم والأمن الدوليين، التحضيرات للانتخابات البرلمانية والمحلية، بما في ذلك تسمية مرشحات، والتحديات التي تواجه بناء المؤسسات، وإصلاح قطاعي العدالة والأمن، والإنعاش الاقتصادي. وشددت تقارير الأمين العام ذات الصلة[٢]، على أن

الحالة الأمنية لا تزال تمثل الشاغل الرئيسي حيث يتصاعد العنف، ويشكل الاقتصاد القائم على المخدرات على نطاق واسع، تهديدا كبيرا للأمن والتنمية في أفغانستان على المدى الطويل.

٦ - واعتمدت الجمعية العامة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، القرارين ٣٢/٦٠ ألف وباء التي أشادت فيهما بالتقدم الكبير الذي تحقق في ما يتعلق بتمكين المرأة في السياسات العامة الأفغانية. وأكدت الجمعية العامة مجددا الأهمية المستمرة للمشاركة الكاملة على قدم المساواة من جانب المرأة في جميع مجالات الحياة الأفغانية، بما في ذلك برامج الإنماء والإنعاش والتعمير. وطالبت باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أي نوع، بما في ذلك على أساس نوع الجنس، أو العرق أو الدين، وفقا للالتزامات الواردة في الدستور الأفغاني، وفي القانون الدولي، بما في ذلك تلك الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأدانت بشدة حوادث التمييز والعنف ضد المرأة والفتاة.

٧ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وبمناسبة الذكرى الخامسة لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، عقد المجلس مناقشة مفتوحة حول موضوع ''مشاركة المرأة في عملية السلام'' وأشارت المديرة القطرية للمنظمة النسائية الدولية في أفغانستان، التي دعيت لإلقاء كلمة أمام المجلس[٣] إلى أنه قد تم إحراز تقدم ملحوظ في ما يتعلق بالحقوق القانونية للمرأة، وازدادت مشاركتها السياسية. ووصفت المديرة التحديات الخطيرة بما في ذلك التهديدات، والزيجات القسرية/الزيجات المبكرة، وأنواع أخرى من العنف التي تواجهها المرأة في محاولاتها لممارسة حقوقها. وأكدت على أن تعزيز سيادة القانون وتمكين المرأة من خلال بناء القدرة، والتعليم وتقاسم المعلومات، والانتفاع بالموارد، كل هذا يتطلب الدعم والاهتمام بصورة مستمرة من جانب المجتمع الدولي.

٨ - وأشار المفوض السامي لحقوق الإنسان، في التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة[٤] إلى أن حالة حقوق الإنسان في البلد لا تزال مدعاة للقلق الشديد. ودعا التقرير في جملة أمور إلى اتخاذ تدابير محددة من أجل التصدي للانتهاكات الواسعة النطاق والمستمرة لحقوق الإنسان، للمرأة والفتاة، مما في ذلك الزيجات القسرية/الزيجات المبكرة، وارتكاب جرائم ضد الأشخاص، والتمييز في نظام العدالة.

٩ - وأشار الخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان[٥]، في جملة أمور، إلى ارتكاب الدولة لانتهاكات حقوق المرأة، وممارسة التمييز فيما يتعلق بمجموعة من الممارسات الاجتماعية. وأوصى بأن تواصل الحكومة وضع

سياسات شاملة مستدامة لتحسين حالة المرأة والطفل، مع إيلاء اهتمام خاص للصحة والتعليم والفرص الاقتصادية والتمكين السياسي، ومراعاة حقوق المرأة والطفل في جميع جوانب تخطيط السياسات العامة وتنفيذها.

ثالثا – الانتخابات

١٠ – لأول مرة منذ عام ١٩٨٨ عُقدت انتخابات برلمانية في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، لمجلس الشعب (وولیسي جيرغا) أي مجلس النواب في الجمعية الوطنية الأفغانية، وانتخابات المجالس الإقليمية. وكان مقررا في الأصل عقد الانتخابات في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بالتوازي مع الانتخابات الرئاسية، إلا أنه تعين تأجيلها مرتين لأسباب لوجيستية وأمنية. ووفقا للدستور، ، أنشأ رئيس أفغانستان حميد كرازاي في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، اللجنة الانتخابية المستقلة، المؤلفة من ستة رجال وثلاث نساء، يمثلون مختلف الفئات العرقية. وقدم خبراء انتخابيون دوليون المساعدة إلى اللجنة، وقد شكلوا معها هيئة مشتركة لإدارة الانتخابات تشرف على تنظيم الانتخابات. وأنشأت تلك الهيئة قسما جنسانيا، عمل بصورة وثيقة مع إدارات الهيئة الإدارية العاملة في مجالات من قبيل التوعية العامة، والتدريب وبناء القدرة. وأثناء العملية الانتخابية، كلف القسم الجنساني بتقديم الدعم للمرشحات، والناخبين والمنظمات استعدادا للانتخابات.

١١ – وبالرغم من تدابير الأمن المعززة، ساد العنف، أثناء الحملة الانتخابية. في جنوب وشرق البلد، وعاودت قوات طالبان ظهورها وحاولت عرقلة انتخابات الوولیسي جيرغا وانتخابات المجالس الإقليمية دون نجاح يذكر، أما في المناطق الأخرى، فقد حاول القادة العسكريون المحليون التأثير على نتائج الانتخابات، وقاموا بترهيب الناخبين والمرشحات. وقد قتل سبعة من المرشحين البرلمانيين وستة من موظفي الانتخابات أثناء الحملة التي استغرقت شهرين قبل يوم الانتخابات. وقام ٢٨٦ مرشحا من بينهم ٥١ امرأة بسحب ترشيحهم طوعا[٦]، وأشار بعضهم إلى وجود شواغل أمنية.

١٢ – وشكلت النساء ٤١,٦ في المائة من مجموع الناخبين وعددهم ١٢,٥ مليون ناخب، سُجلوا في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وبصفة عامة أدلى ٤٣ في المائة من النساء المسجلات، بأصواتهن في صناديق الاقتراع بالفعل. وقد قدر عدد من أدلوا بأصواتهم في صناديق الاقتراح من الناخبين المؤهلين، بـ ٦ ملايين ناخب من بين ما مجموعه ١٢,٥ مليون ناخب، أي أقل بكثير من ٨ ملايين ناخب الذين شاركوا في الانتخابات الرئاسية التي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وتقدم لانتخابات مجلس الوولسي جيرغا الذي تبلغ مدة العضوية فيه خمسة أعوام، ما مجموعه ٢ ٧٥٣ مرشحا، بلغت نسبة النساء من بينهم ١٢ في المائة.

١٣ - وحسبما يقتضيه الدستور، حصلت النساء على ٦٨ مقعدا (٢٧ في المائة) من بين ٢٤٩ مقعدا في الوولسي جيرغا. وفي هرات، حصلت إحدى المرشحات على معظم الأصوات أمام ١٧ مرشحا. وحصلت النساء أيضا على ١٢١ (٢٩ في المائة) من ٤٢٠ مقعدا في مجالس المحافظات. ولا تزال خمسة مقاعد للمحافظات كانت محجوزة للمرأة شاغرة نظرا لنقص النساء المرشحات في ثلاث محافظات، بينما حصلت المرأة على مقعدين في مجلس إقليم كابل بالإضافة إلى تلك المقاعد التي كانت محجوزة للنساء.

١٤ - وأصدرت اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان في أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ثلاثة تقارير مشتركة بشأن التحقق من حقوق الإنسان فيما يتعلق بانتخابات الوولیسي جيرغا ولمجالس المحافظات، خلال الفترة من ١٩ نيسان/أبريل إلى ١٣ أيلول/سبتمبر[٧]. وفيما يتعلق بأنواع الانتهاكات والحوادث التي حَدّت من ممارسة الحقوق السياسية خلال فترتي الترشيح وشن الحملات الانتخابية، أشارت التقارير إلى أن المرشحات كن هدفا لعدد من أعمال التمييز، والترهيب، والهجمات المتسمة بالعنف في بعض المناطق. ومع ذلك لم يمنع هذا غالبية المرشحات من القيام بأنشطة الحملات كما لم يثبط ذلك الناخبات من حضور المناسبات والتجمعات السياسية. وفي كثير من المناطق، كانت السلطات المحلية والشرطة تستجيب بصفة خاصة للشواغل الأمنية للنساء، ووفرت لهن حراسا عندما طلبن ذلك. وأفادت غالبية المرشحات بأن الافتقار إلى الموارد المالية ووسائل النقل على السواء، شكل عوائق خطيرة لأنشطة حملاتهن الانتخابية.

١٥ - وقد أنشئت فرقة عمل انتخابية معنية بنوع الجنس، في آذار/مارس ٢٠٠٤، كمجموعة فرعية للفريق الاستشاري المعني بنوع الجنس[٨]. وأعيد تشكيل فرقة العمل في مطلع عام ٢٠٠٥ من أجل التركيز على مشاركة المرأة في انتخابات أيلول/سبتمبر. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، قدمت فرقة العمل إلى اللجنة الانتخابية المستقلة تعديلات تراعي نوع الجنس، لإدخالها على القانون الانتخابي. وفي أثناء التحضير للانتخابات، تصدت فرقة العمل الانتخابية للعقبات التي تواجه المرشحات اللاتي كن يقمن بحملة لشغل بعض المناصب، كما عالجت موضوع أمنهن الشخصي.

١٦ - وتوخيا لزيادة مشاركة النساء في الانتخابات وضمان أمنهن، فقد خصصت لهن مراكز اقتراع منفصلة. وبلغ عدد مراكز الاقتراع المخصصة للنساء ٣٨٧ ١١ مركزا من بين ٢٤٣ ٢٦[٩]. كما تلقى كل من الشرطة الوطنية الأفغانية والجيش تدريبا خاصا للانتخابات في بعض مناطق البلد. وللتخفيف من الشواغل الأمنية للمرشحات والناخبات والمربيات

المدنيات، عملت البعثة مع وزارة الداخلية ووزارة شؤون المرأة وقادة الشرطة في المحافظات لتنبيههم للمواقف التي تتعرض فيها النسوة للخطر.

١٧ - وركزت اللجنة التحضيرية السياسية النسوية، التي أنشئت في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، على الأنشطة التي تشجع المشاركة السياسية للمرأة وتبوء النساء للمراكز القيادية. وتألفت اللجنة من نساء أعضاء في الأحزاب السياسية وفي اللويا جيرغا التشريعية ومن المجتمع المدني. ونظمت اللجنة حلقات عمل تدريبية ووفرت الكتيبات والوثائق والدعم اللوجستي والمشورة أيضا. وحظيت اللجنة بالدعم والمشورة من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية ومؤسسة فريدريك إيبرت ستيفتنغ وقسم التنمية الألماني في أفغانستان، ومن خلال التعاون الألماني والدولي.

١٨ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، عرضت اللجنة على الديوان الرئاسي قائمة بالمرشحات المحتمل إدراجهن على قائمة التعيينات الرئاسية. ويعين الرئيس شاغلي ٣٤ من مقاعد الميشرانو جيرغا (مجلس الأعيان)، وهو المجلس الأعلى في الجمعية الوطنية، البالغ عدد مقاعدها ١٠٢معقدا. ويخصص نصف هذه المقاعد للنساء وفقا لما تنص عليه المادة ٨٤ من الدستور. ويضم الأعضاء الباقون المنتخبون، وعددهم ٦٨ عضوا، ست نساء، من بينهن امرأتان تحتلان مقعدين دائمين، أما الأربع الأخريات فتحتلن مقاعد مؤقتة. ويبلغ مجموع النساء في الميشرانو جيرغا ٢٣ عضوا، بمن فيهن اللاتي يعينهن الرئيس، أي ما يعادل ٢٢ في المائة من مجموع الأعضاء.

رابعا - الأنشطة التي تقوم بها وزارة شؤون المرأة

١٩ - اتخذت خطوات إضافية خلال الفترة التي يشملها التقرير لتعزيز القدرة المؤسسية لوزارة شؤون المرأة ومكاتبها الـ ٣٤ في المحافظات. وواصلت الوزارة دعمها لسياسة الحكومة المتمثلة في النهوض بدور المرأة، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة والتوجيه للوزارات المختصة فيما تبذله من جهود لدمج الأبعاد الجنسانية في برامج عملها وميزانياتها. كذلك أشرفت الوزارة على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعاونت على نحو وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والأحزاب السياسية لتشجيع المشاركة السياسية للمرأة وتقديم يد العون للمرشحات في الانتخابات.

٢٠ - وقد قامت الوزارة بدور رائد لضمان مراعاة المنظور الجنساني فيما يتعلق بمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذها، وحظيت في هذا المجال بمساعدة تقنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة المعنية بالمنظور الجنساني لدى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى

أفغانستان. كما شاركت الوزارة مشاركة نشطة في المشاورات مع الوزارات المختصة الرئيسية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشراتها في أفغانستان، بما يكفل أن تؤخذ حاجات المرأة الأفغانية وأولوياتها في الاعتبار. كما تلقت الوزارة الدعم التقني من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لوضع خطة عمل وطنية للمرأة، في إطار مجالات الاهتمام الأساسية الإثني عشر التي حددها منهاج عمل بيجين. وتبذل الجهود حاليا لضمان مصادقة الحكومة على خطة العمل الوطنية للمرأة ودمجها ضمن الاستراتيجية الإنمائية الوطنية التي ستنعكس في الميزانيات المؤسسية وستنفذها الوزارات المختصة. ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل الوطنية.

٢١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وقعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان ووزارة شؤون المرأة اتفاقا لتنفيذ مشروع ''بناء قدرات الإدارات المعنية بشؤون المرأة في المحافظات''. ويشمل هذا المشروع ١٥ محافظة في أفغانستان. ويهدف إلى المساهمة في تحسين قدرة الحكومة على تلبية حاجات النساء والفتيات. وقبيل الانتخابات، وفي إطار المشروع، تم تنظيم حلقة عمل وطنية وثلاث حلقات عمل إقليمية بشأن المشاركة السياسية للمرأة، ووفرت وسائط النقل لعشر من الإدارات المعنية بشؤون المرأة في المحافظات. ومن المنتظر أن ينتهي العمل في المشروع في ربيع ٢٠٠٦.

٢٢ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يد العون لوزارة شؤون المرأة في صياغة التوصيات الموجهة إلى رئيس لجنة الخدمة المدنية الأفغانية ووزير العدل بشأن قانون الخدمة المدنية المقترح. وعالجت التوصيات المعوقات البنيوية التي تواجه النساء في عمليات التوظيف والتعيين في مناصب الخدمة المدنية العليا. كما تضمنت بنودا تتعلق بالمساواة بين الجنسين في سياسات الترقية وتحديد الأجر.

٢٣ - وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واصلت الوزارة جهودها لترسيخ الركائز المؤسسية لبرنامجها التدريبي الجنساني من خلال العمل مع لجنة الخدمة المدنية لجعل التدريب الجنساني جزءا لا يتجزأ من التدريب في ميدان الخدمة المدنية. كما أجرت الوزارة اتصالات مع البرامج الوطنية، على غرار برنامج التضامن الوطني. وخلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، جرى تدريب ما مجموعه ٦٣٥ موظفا من وزارات مختلفة، في إطار برنامج التدريب الجنساني المشترك بين الوزارات الذي تنظمه وزارة شؤون المرأة.

٢٤ - وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ترصد الوزارة العمل الذي تقوم به الحكومة لتنفيذ الأحكام الجنسانية الواردة في ''المسار المستقبلي: خطة عمل الحكومة

الأفغانية'' التي عرضت خلال مؤتمر أفغانستان المعقود في برلين في ٣١ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وتعرض خطة العمل بوضوح التزامات الحكومة بتلبية احتياجات المرأة في قطاعات الاقتصاد والصحة والتعليم وبتعزيز مشاركتها في الخدمة المدنية.

٢٥ - وتنفيذا لتوجيهات الرئيس كرزاي إلى مجلس الوزراء بإيلاء اهتمامه الفوري للمحافظات التسع الأكثر فقرا، وهي: نورستان وزابول وبانجشير ودايكوندي وبادغيس وأورزغان وباكتيا، وسمانغان وغور، قامت وزارة شؤون المرأة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإعداد وإجراء استطلاع للرأي في شهر أيار/مايو ٢٠٠٥، بغية تقييم احتياجات المرأة وأولوياتها في هذه المحافظات. وعالج التقرير الأولويات في أربعة مجالات: الوضع القانوني والتعليم والصحة والاقتصاد. ومتابعة لذلك، وبإيعاز من مجلس الوزراء، أوكلت إلى كل وزارة مهمة إعداد خطة عمل لتلبية احتياجات المرأة وأولوياتها في هذه المحافظات.

٢٦ - وواصلت الوزارة تنسيقها وتنفيذها لحملات الدفاع عن حقوق المرأة ومكافحة العنف ضد المرأة في إطار اليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥، واليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بدعم من كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

خامسا - العنف ضد المرأة والوصول إلى العدالة

ألف - العنف ضد المرأة

٢٧ - في تموز/يوليه ٢٠٠٥، قامت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة بمهمة لتقصي الحقائق في أفغانستان. وعقدت اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين وأعضاء السلك القضائي والمدعين العامين وضباط الشرطة والأطباء وممثلي المنظمات غير الحكومية والدولية في كابل وقندهار وهرات. كما زارت السجون والملاجئ المخصصة للنساء واستمعت إلى شهادات النساء من ضحايا العنف. وفي بيان صحفي صادر في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، أشارت المقررة الخاصة إلى أنه بالرغم من التغيير الكبير الذي طرأ على الإطار المؤسسي لوضع المرأة في أفغانستان خلال السنوات الثلاث والنصف الماضية، فإن العنف ضد المرأة ما زال يشكل ظاهرة خطيرة من حيث شدته وانتشاره في مضماري الحياة العامة والخاصة. وركزت بشكل خاص على انتشار الزواج بالإكراه وزواج الأطفال باعتباره مصدرا أساسيا للعنف ضد المرأة.

٢٨ - وتشير تقديرات اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان إلى أن نسبة تتراوح بين ٦٠ و ٨٠ في المائة من الزيجات في أفغانستان هي زيجات بالإكراه. وتطال العديد من هذه الزيجات، التي تعقد غالبا في المناطق الريفية، فتيات تقل أعمارهن عن ١٥ عاما. وتشير التقارير الأخيرة إلى أن نسبة زيجات الأطفال تشكل أكثر من ٤٠ في المائة من الزيجات في أفغانستان[٤]. وعلاوة على الزواج المبكر والزواج بالإكراه، فإن العنف المترلي والعنف الجنسي والاختطاف والعزل بالإكراه وما يدعى بجرائم الشرف ومقايضة الفتيات والنساء سدادا للديون أو لتسوية الثارات (الباد) ما زالت تشكل جزءا كبيرا من حياة النساء والفتيات في أفغانستان، وأحد العوائق المتفشية التي تحول دون تمكين النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين. وقد رُبط انعدام ما يكفي من الدعم للنساء من ضحايا العنف والتجاوب لاحتياجاتهن بارتفاع معدل حوادث إحراق النفس في جميع أنحاء أفغانستان. ففي هرات وحدها، أفيد عن ٧٥ حالة إحراق للنفس خلال عام ٢٠٠٥. وغالبا ما تُثني النساء عن ممارسة أية أنشطة خارج المترل أو يُحرَّم عليهن ذلك. كما أفيد في عام ٢٠٠٥ عن حالات إكراه على البغاء والاتجار في النساء الأجنبيات والنساء والأطفال الأفغانيين.

٢٩ - وفي ٦ حزيران/يونيه، استحدثت فرقة العمل للقضاء على العنف ضد المرأة بموجب مرسوم رئاسي. وتتكون فرقة العمل التي تترأسها وزارة شؤون المرأة من مسؤولين أفغانيين رفيعي المستوى في اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، والمحكمة العليا، ومكتب المدعي العام، ووزارات الحج والإعلام والثقافة والصحة العامة والخارجية واللاجئين والداخلية والتعليم، ورابطة القاضيات الأفغانيات. وكلفت فرقة العمل بالإشراف على أعمال وسياسات مكافحة العنف ضد المرأة وتنسيقها على المستوى الوطني. وقد وضع الفريق خطة عمل لثلاثة أشهر، تحدد الاستراتيجيات والخطوات الكفيلة بتحسين استجابة نظامي القضاء وإنفاذ القانون، وكان من جملة ما أوصى به تدريب موظفي المحاكم ومكتب المدعي العام وإدارات الشرطة على معالجة قضايا العنف ضد المرأة.

٣٠ - كذلك تولت وحدة حقوق الإنسان لدى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان رصد قضايا العنف ضد المرأة والتحقيق فيها، كما تدخلت في حالات تعرض النساء للخطر ونقلتهن إلى أمكنة آمنة. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وضعت الإدارة القانونية لدى وزارة شؤون المرأة دليلا وطنيا للوكالات والمنظمات التي تقدم الدعم للنسوة من ضحايا العنف.

٣١ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم لإنشاء فريق استشاري معني بالعنف ضد المرأة يضم ممثلين عن المجتمع المدني والحكومة، ويسعى للدعوة والعمل للقضاء

على العنف ضد المرأة. كذلك قدم البرنامج الدعم التقني والمالي لمنظمات المجتمع المدني التي تدافع عن حقوق المرأة وتقدم الخدمات القانونية لها.

٣٢ - وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وقعت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين اتفاق شراكة مع اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان يهدف إلى تعزيز قدرتها على رصد العائدين إلى أفغانستان، بما في ذلك الرصد والتوثيق والإبلاغ والتدخل في حالات التعدي على حقوق الإنسان وانتهاكها، ومنها حالات العنف ضد المرأة.

٣٣ - واستمرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من خلال برنامجها الخاص بالنساء المعرضات للخطر، في دعم المنظمات غير الحكومية للنساء الأفغانيات التي توفر المساعدة للنساء اللاتي يعشن ظروفا صعبة، ويحتجن إلى المساعدة الطبية والنفسانية والقانونية، بما في ذلك إقامة ثلاثة بيوت آمنة أو ملاجئ تديرها منظمات غير حكومية للنساء الأفغانيات (اثنان في كابل وواحد في هرات). وكثير من النساء الموجودات في الملاجئ هن من المُرَحَّلات دون مُرافق والهاربات من الزواج القسري (الذي كثيرا ما يُعقد مع رجال أكبر منهن سنا بكثير)، ومن العنف المترلي، وما يسمى بالقتل حفاظا على الشرف. وفي حين يمكن التوصل إلى حلول في حالات كثيرة من خلال الوساطة، و لم شمل الأُسر، وتدخل السلطات، أو المشورة القانونية أو النفسانية، إلا أن كثيرا من النساء ليس أماهن خيار غير البقاء في الملاجئ لمدد طويلة. وقد وُفرت للنساء المقيمات في الملاجئ فرص لإدرار الدخل بعد تلقيهن تدريبا تثقيفيا ومهنيا. غير أن الأفغانيات العازبات يصعب عليهن العيش باستقلال خارج الملاجئ بدون دعم أقاربهن من الرجال.

٣٤ - ولا تزال هناك تحديات خطيرة أمام معالجة المسائل المتعلقة بالعنف ضد المرأة في أفغانستان. والأغلبية الساحقة من حالات العنف ضد المرأة لا يُبلغ عنها، وعندما يُبلغ عنها فإن سبل الحماية أو الانتصاف غير كافية أو معدومة. كما أن خدمات الدعم النفساني - الاجتماعي وخدمات الصحة العقلية المتاحة للناجيات من العنف ومن الممارسات التقليدية الضارة محدودة جدا. ويُنظر إلى العنف في الحياة الخاصة كمسألة عائلية، والنساء والفتيات اللاتي يعانين من العنف غير قادرات على إبلاغ السلطات بالمشكلة أو يمنعهن الخوف من ذلك. وإذا غادرن محيطهن العائلي فإنهن يتعرضن لخطر اتهامهن بتهم إجرامية أو احتجازهن أو وصمهن من قِبل المجتمع المحلي. وفضلا عن ذلك تشير المعلومات القليلة المتوافرة إلى أن مرتكبي هذه الأعمال لا يواجهون أية عقوبات إلا في حالات نادرة. والدليل على ذلك عدم وجود تهم قانونية في أية منطقة من البلاد ضد من يتزوجون القاصرات. وبالتالي فإن المبادرات التي تتخذها الحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة، بما في ذلك من خلال فرقة

العمل المشتركة بين الوزارات، هي مبادرات في غاية الأهمية وينبغي مواصلة دعمها وتعزيزها ورصدها.

باء – حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

٣٥ – أشار الخبير المستقل التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان في تقريره[١٠] إلى عجز العدالة على جميع مستويات المجتمع الأفغاني. ونوه التقرير إلى القيود الصارمة التي تعوق وصول المرأة إلى العدالة. وكذلك أبرز تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المقدم إلى الجمعية العامة التمييز ضد المرأة في النظام العدلي[٤].

٣٦ – وتقوم وزارة العدل ومكتب النائب العام للجمهورية والمحكمة العليا حاليا، بناء على مشورة تقنية ودعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بوضع اللمسات الأخيرة لإطار استراتيجي لإصلاح القطاع العدلي عنوانه ''العدالة للجميع''. ويشتمل على خطة مفصلة تبين الأولويات وأسس المقارنة والأطر الزمنية والتكاليف. ومن المتوقع أن يسمح هذا الإطار عند اكتماله بتوجيه جهود الإصلاح واستثمارات المانحين في المستقبل. وتعترف ورقة السياسات المعنونة ''العدالة للجميع'' بالحالة التي تعيشها نساء أفغانستان، وتضررهن الشديد من النظام القانوني السائد، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات منسقة لحماية حقوق المرأة. كما تعبر الورقة عن القلق إزاء معاملة النساء والأطفال تحت النظام العدلي وتوصي بأن يمتثل نظام العدل التقليدي للقوانين الوطنية والمعايير القانونية الدولية. وقد أُرسل المشروع النهائي لورقة ''العدالة للجميع'' إلى مجلس الوزراء في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ للموافقة عليه.

٣٧ – وقد كان لنقص المؤهلات القانونية لأغلبية القضاة في أفغانستان انعكاس كبير على نوعية الأحكام الصادرة. والواقع أن هذا الوضع كثيرا ما يشكل حرمانا من العدالة. وبالتالي فإن قدرات النظام العدلي ومؤهلات العاملين فيه تتطلب عناية مستمرة. ولا بد من الاهتمام بمؤهلات المرشحين المحتملين للمناصب القضائية. ويُلاحظ أن تمثيل النساء لا يزال ناقصا بشكل فاضح في النظام القضائي، حيث لا يشكلن سوى سبعة في المائة من العدد الكلي للقضاة في المحاكم الأفغانية. وتوفر التعيينات الرئاسية المقبلة لقضاة المحكمة العليا، المقرر إجراؤها بعد تدشين البرلمان، فرصة لاتخاذ إجراء تصحيحي.

٣٨ – وقد بدأ البرنامج الإنمائي، ضمن شراكة وثيقة مع المؤسسات القضائية الأفغانية، تنفيذ مشروع جديد عنوانه ''توفير فرص اللجوء إلى العدالة'' يهدف إلى تقديم معلومات عن

النظام العدلي للمجتمعات الريفية. وسيشمل المشروع برامج للتوعية القانونية وبناء قدرات الزعماء الدينيين وزعماء المجتمع المحلي.

٣٩ - ويهدف برنامج العدالة الانتقالية التابع للجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وتشجيع المصالحة الوطنية. وفي إطار هذا البرنامج يتم توثيق الاعتداءات على حقوق الإنسان وجمع الأدلة على الانتهاكات وتطوير أساليب لضمان المساءلة عن الجرائم الماضية من خلال عملية تشاورية وطنية. واستنادا إلى تقرير اللجنة لعام ٢٠٠٥ المعنون ''دعوة لتحقيق العدالة'' وُضعت خطة عمل للعدالة والسلام والمصالحة من أجل تنفيذ استراتيجية وطنية للعدالة الانتقالية. وتشمل الاستراتيجية خمسة عناصر: الاعتراف بمعاناة الشعب الأفغاني؛ ضمان قيام مؤسسات حكومية يمكن الوثوق بها ومساءلتها؛ تقصي الحقائق وتسجيلها؛ تشجيع المصالحة؛ وضع آليات مجدية وفعالة للمسائلة. غير أن خطة العمل لا تنص على العفو عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد اعتمد مجلس الوزراء خطة العمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٤٠ - واستمرت وحدة حقوق المرأة التابعة للجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان في رصد عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والتوعية بها، مع التركيز على دعم مشاركة المرأة بنشاط في عمليات تقصي الحقائق والمصالحة.

٤١ - وقررت الحكومة اتباع نهج شامل إزاء تقديم التقارير عن حقوق الإنسان. وبدأ مشروع ''بناء القدرات على تقديم التقارير بانتظام بموجب معاهدات حقوق الإنسان في أفغانستان'' بصورة رسمية في كابل في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وستنفذ المشروع وزارة الخارجية بالتعاون مع الوزارات الفنية الأخرى المعنية. ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرة الحكومة على تقديم التقارير عن تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان التي انضمت إليها أفغانستان. ويشجع المشروع مشاركة المنظمات النسائية وجمع البيانات الجنسانية كجزء من قاعدة البيانات الخاصة به. وعقدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ حلقة عمل لمنظمات المجتمع المدني، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ووزارة الخارجية، تناولت إعداد التقارير الموازية في إطار اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وتخطط شعبة النهوض بالمرأة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للقيام ببعثة مساعدة تقنية إلى أفغانستان في عام ٢٠٠٦ بغرض تقديم توجيه ودعم محددين بخصوص إعداد التقارير والتنفيذ في إطار اللجنة.

٤٢ - ووفرت إدارة الشؤون القانونية في وزارة شؤون المرأة تدريبات لمحامي الدفاع في مجال تقديم الخدمات القانونية للمرأة، وأجرت بحوثا بشأن الممارسات التقليدية المضرة بحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة. وتجرى عملية مسح لتحديد ما إذا كانت القوانين متوافقة مع الدستور ومع الأطر القانونية الدولية. وتم تشجيع إنشاء محاكم أسرية في مختلف أنحاء الأقاليم وإنشاء قاعدة بيانات للقضايا القانونية كأداة لرصد فعالية الجهاز العدلي في التعامل مع قضايا المرأة، ومدى تطبيق الأحكام القانونية الدولية. وتشكل هذه الأنشطة مساهمات هامة في مبادرات الإصلاح القانوني الجارية في أفغانستان. وينبغي أن تأخذ الإصلاحات الجارية بعين الاعتبار الحقوق القانونية للمرأة ، بما في ذلك حقوقها بموجب قوانين الأسرة والأحوال الشخصية.

٤٣ - ولا تزال ثمة شواغل إزاء حالة النساء المحتجزات ومسألة الاحتجاز غير القانوني. وينص قانون السجون ومراكز الاحتجاز الصادر في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢ على ضرورة وضع الرجال والنساء في مرافق احتجاز منفصلة، مع الاهتمام بصورة خاصة بالنساء اللاتي لديهن أطفال. وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم لإعداد مشروع القانون الجديد، كما اتخذ إجراءات لكفالة الاهتمام على النحو اللائق باحتياجات النساء عند تشييد المباني الجديدة، ولا سيما اللاتي لديهن أطفال. وتفيد التقارير بأن المتهمات بجرائم يوضعن رهن ''الاعتقال الخاص'' حيثما لم توجد مرافق احتجاز محلية، ويكون ذلك عادة في منزل مختار القرية، حيث يُعاملن كسجينات ويُجبرن على خدمة الأسرة. وثمة تقارير أخرى تفيد باعتقال النساء بصورة تعسفية عندما يُبلِّغن عن الجرائم المرتكبة ضدهن، عقابا على مخالفتهن التقاليد الاجتماعية، كما يُعتقلن بدلا عن أزواجهن[٤] أو أقاربهن الذين ثبت أنهم ارتكبوا جرائم، وكذلك اعتُقلت نساء وفتيات عقابا على ''الهروب'' وهو جُرم لا سند له في القانون التشريعي. وكثيرا ما تمتد جذور هذه القضايا إلى حالات الزواج القسري أو العنف[١١].

٤٤ - وقد استمرت وحدة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في رصد حالة النساء المحتجزات، ودعت إلى إطلاق سراحهن في حالات الاحتجاز التعسفي أو غير القانوني.

٤٥ - ودعم البرنامج الإنمائي، من خلال صندوقه الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان، جهود وزارة الداخلية الرامية إلى إعادة بناء قوة الشرطة الوطنية، بما في ذلك من خلال مشروع يركز بصورة خاصة على القضايا الجنسانية وحقوق المرأة وتعيين الشرطيات. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥ بدأ العملَ في وزارة الداخلية مستشار للشؤون الجنسانية يمتلك تجربة في مجال أجهزة الشرطة. ووضع المستشار خطة عمل لتعميم المنظور الجنساني في الوزارة من

أجل دعم تعيين المرأة وتنميتها الوظيفية وترقيتها ضمن قوة الشرطة الوطنية، وهي مهام لقي تنفيذها حتى الآن نجاحا محدودا. ومن ضمن الخطوات المتخذة لتشجيع تعيين النساء في الشرطة بناء مسكن للنساء يتضمن مرافق للأطفال في الأكاديمية الوطنية للشرطة في كابل.

٤٦ - وفي الوقت الحاضر لا توجد لدى الشرطة الوطنية الأفغانية سوى وحدة واحدة للتدخل الأسري، مجهزة برقم هاتف للطوارئ لتلقي الشكاوى من النساء ضحايا العنف. والوحدة، التي تعمل على أساس تجريبي وتعاني من نقص في الموارد، متمركزة في كابل وتعمل فيها شرطيات. ومن المأمول أن تُفتح مرافق مماثلة في مناطق أخرى.

سادسا - إعادة البناء والتأهيل على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي

ألف - الصحة

٤٧ - ما زالت المؤشرات الصحية للمرأة في أفغانستان غير مرضية. إذ لا تزال نسبة وفيات الأمهات أثناء النفاس، بوجه خاص، إحدى أعلى نسب الوفيات في العالم بمعدل ١ ٦٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي. ويعتبر معدل الخصوبة مرتفعا إذ يبلغ ٦,٦ أطفال لكل امرأة. ويعزى نحو نصف حالات الوفيات لدى النساء الأفغانيات في سن الإنجاب إلى تعقيدات الحمل والولادة. وتعتبر قرابة ٨٧ في المائة من حالات وفيات الأمهات أثناء النفاس حالات يمكن منع حدوثها. ويعد العمر المتوقع منخفضا إذ يقدر بأربعة وأربعين عاما بالنسبة للمرأة. وتشير التقديرات إلى أن ٤٠ في المائة فقط من السكان هم الذين يستفيدون من المرافق الصحية الأساسية. وتعتبر فرص الحصول على الدعم النفسي - الاجتماعي شبه معدومة. ويكشف تقرير حكومي صدر عام ٢٠٠٤ أن ٢٣ في المائة فقط من السكان هم الذين يستفيدون من المياه المأمونة وأن ١٢ في المائة فقط هم الذين يستفيدون من المرافق الصحية الكافية. وتشير الأرقام الحديثة المتعلقة بداء السل إلى أن النساء يمثلن أكثر من ٦٠ في المائة من المصابين الجدد.

٤٨ - وقد زادت كيانات تابعة للأمم المتحدة، منها منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمات غير حكومية دولية وجهات مانحة، من جهودها لمساعدة الحكومة على الحد من وفيات الأمهات أثناء النفاس وتوفير الخدمات الصحية للنساء. ومن الخطوات المتخذة تنظيم حملات للتوعية العامة، وبذل جهود لزيادة فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بالصحة والرعاية الصحية، وتوفير التدريب للنساء اللائي يقدمن الخدمات الصحية. ويجري تدريب ٥٠ من القابلات اللائي يعملن في المجتمعات المحلية في محافظتي باميان وبدخشان، واستفادت ٢٠ امرأة من برنامج تثقيفي في مجالي الصحة والنظافة الصحية. وبعد انتهاء التدريب،

ستعمل هاتـه النـساء على إيصال المعلومـات الـصحية إلى النـساء والفتيـات مـن خـلال القيـام بزيارات للمنازل.

٤٩ - كما قُدِّم لوزارة الصحة العامة دعم فني وفي مجال السياسات لوضع القواعد والمعايير المتعلقة بتوفير الرعاية الصحية للأمهات أثناء النفاس وللمواليد الجدد. ولدعم التدريب في مجال تقديم خدمات الرعاية التوليدية في الحالات الطارئة، وفرت منظمة الصحة العالمية حتى الآن ٣ ٠٠٠ نسخة من الدليل المعنون ''معالجة المضاعفات في الحمل والولادة'' في داري، وهو دليل أقرته وزارة الصحة العامة باعتباره دليل التدريب الوطني الموحد لتقديم خدمات الرعاية التوليدية في الحالات الطارئة. كما تقدم منظمة الصحة العالمية الدعم لوزارة الصحة العامة من أجل اعتماد تدابير تهدف لتحسين برنامج تنظيم الأسرة. وحدد أجل للقضاء على كزاز النفاس وكزاز المواليد الجدد في نهاية عام ٢٠٠٧، وتتواصل حملات التحصين. وتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الوزارة من أجل إنشاء وحدة للصحة الإنجابية.

٥٠ - ويساعد فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي تتولى اليونيسيف قيادته، الحكومة على وضع برامج للتوعية المجتمعية تحسن نوعية المعلومات والخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة المكتسب/ الإيدز، مع التركيز بوجه خاص على الفئات المعرضة للخطر، ومنها النساء والفتيات. وأقر فريق الأمم المتحدة القطري أن إحدى أولويات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ ستكون وضع نهج متعدد القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، بإشراك الحكومة والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الأهلية، والقيادات الدينية، ووسائط الإعلام. وسيشمل هذا النهج التركيز على وجه التحديد على الكيفية التي تتعرض بها المرأة والفتاة للإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب والإيدز.

٥١ - وثمة حاجة ملحة إلى تعزيز الجهود وتنسيقها لتحسين فرص استفادة المرأة من الخدمات الصحية، لا سيما خدمات الصحة الإنجابية، ومساعدة الحكومة على بلوغ هدفها المتمثل في تقليل وفيات الأمهات أثناء النفاس بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٨. ولا يزال انعدام الأمن وعدم توافر الطبيبات يحول دون التماس العديد من النساء لخدمات الرعاية الصحية. ويجب أن تعالج إجراءات التصحيح هاتين المشكلتين أيضا.

باء - التعليم

٥٢ - رغم تنظيم حملة كبرى لزيادة الالتحاق بالمدارس الابتدائية أدت إلى ارتفاع نسبة التحاق الفتيات إلى نحو ٤٠ في المائة، مقابل ٦٧ في المائة للفتيان، فإن نسبة التحاق الفتيات

بالمدارس إجمالا تظل أدنى النسب في العالم إذ التحق ما يقل عن ١٠ في المائة منهن بالمدارس الثانوية. ولا يزال هناك تفاوت هائل في الالتحاق بين المناطق والنطاقات الحضرية والريفية، إذ تمثل الفتيات أقل من ١٥ في المائة من مجموع الأطفال الملتحقين بالمدارس في تسع محافظات بشرق البلد وجنوبه. ولا تزال المدارس أيضا تواجه ارتفاعا في معدلات التسرب ونقصا خطيرا في المدرسين، لا سيما المدرسات. ففي محافظة أوروزغان على سبيل المثال، لا توجد أي مدرسة بتاتا. ويقدر أن ٨٦ في المائة من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاما في أفغانستان أو ما يقارب ٤,٨٥ ملايين امرأة يعانين من الأمية، مقابل ٥٧ في المائة من الرجال. ولارتفاع معدل الأمية في أوساط النساء في سن العمل آثار سلبية عديدة على الصحة المترلية، ومستويات تعليم الأطفال، والتنمية الاقتصادية عموما.

٥٣ - وقد استثمرت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، منها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، في التدريب على تثقيف الفتاة ومحو أمية النساء كوسيلة لتقليص أوجه التفاوت بين الجنسين وتعزيز النهوض بالمرأة. وفي إطار مساعي اليونيسيف لدعم قطاع التعليم، دربت المنظمة أكثر من ٥٠ ٠٠٠ مدرس، وأنشأت أماكن مؤقتة للتعلم، وساعدت في وضع منهج جديد، وقدمت مواد للتدريس والتعلم لأكثر من ٤,٧ ملايين طفل في المدارس. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وقع المدير العام لليونسكو ووزير التعليم الأفغاني مذكرة تركز على بناء القدرات في مجالات تدريب المدرسين، وإصلاح المناهج الدراسية، والتعليم والتدريب في المجالين الفني والمهني، ومحو الأمية. كما أعدت خطة عمل استراتيجية لتطوير التعليم العالي في أفغانستان بالاشتراك مع وزارة التعليم العالي.

٥٤ - وواصل برنامج الأغذية العالمي، عبر عمليته للتغذية المدرسية، التي تستهدف أكثر من ١,٢ مليون طفل، إسهامه في تحسين مواظبة الأطفال على الدراسة. وتتلقى الفتيات حصة إضافية من الزيوت النباتية ليأخذنها إلى منازلهن بغية حفز الأسر على مواصلة إرسال الفتيات إلى المدارس. وفي المناطق التي ينعدم فيها الأمن الغذائي بشكل حاد أو مزمن و/أو في المناطق التي يتعذر الوصول إليها، يقدم البرنامج حصة شهرية من القمح لكل من الفتيات والفتيان ليأخذوها إلى منازلهم. ولمعالجة نقص المدرسين، لا سيما في المناطق النائية، يقدم البرنامج الدعم الغذائي لكل من المدرسين والمتدربين على التدريس. كما نظم البرنامج ٥٩ دورة تدريبية لتوفير التعليم غير النظامي ومحو الأمية في عام ٢٠٠٥، استفاد منها ١٩٩ ١٨ متدربا. واستهدفت هذه المبادرات تحديدا النساء الضعيفات من قبيل ربات الأسر المعيشية والأرامل.

٥٥ - ووضعت الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري برنامجا مشتركا يعنى بمحو الأمية الوظيفي المتكامل لدى النساء يتوقع أن يحرز في ظله تقدم ملموس في معدل محو الأمية لدى النساء بحلول عام ٢٠٠٨. وتهدف الحكومة أيضا إلى تأمين التحاق الأطفال بالمدارس بنسبة ١٠٠ في المائة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥. وتواجه الحكومة مشاكل في سعيها إلى تحقيق هذا الهدف من قبيل نقص المرافق المدرسية، في مدارس معينة للفتيات بالمناطق الريفية. والمشكل أعوص فيما يتعلق بالمدارس الثانوية للفتيات التي تعتبر قليلة جدا ومتناثرة. ولا تزال هناك مشاكل أخرى منها انعدام الأمن، والمسافة التي يقطعها التلاميذ للوصول إلى المدارس، والفقر، وانعدام المدرسات، والمواقف السلبية إزاء تعليم الفتاة، والزواج المبكر. وتستهدف الفصائل المسلحة المعارضة للحكومة مدارس الفتيات وتشن هجمات إرهابية عن طريق التفجير أو حرق المدارس بأكملها وتنظيم حملات لمناهضة تعليم الإناث.

٥٦ - وتجري اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفاوضات مع وزارة شؤون المرأة وجامعة كابل لإنشاء معهد للدراسات المتعلقة بالمرأة/نوع الجنس في الجامعة المذكورة. وسيسهم هذا المعهد، بالإضافة إلى مهامه الأكاديمية والبحثية في تحقيق أهداف من بينها أهداف السياسة العامة الواردة في منهاج عمل بيجين، والأهداف الإنمائية للألفية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

جيم - التمكين الاقتصادي والحد من الفقر

٥٧ - تمكين المرأة اقتصاديا أمر لا غنى عنه لضمان إنعاش أفغانستان، وتعميرها، وتنميتها على نحو مستديم. بيد أن الدور التقليدي للمرأة في أفغانستان يعوق مشاركتها العادلة في الأنشطة الاقتصادية. إذ لا يزال ينظر إلى العمل المأجور للإناث كحل أخير للأسر المعيشية التي سدت أمامها سبل العيش، وعادة ما تكون معدلات أجورهن نصف معدلات الرجال فقط، بل تقل عن ذلك أحيانا. وتنخرط النساء في القطاع النظامي بالمجال الحضري أساسا، وغالبا ما يكن موظفات في قطاعي الصحة والتعليم. وفي قطاع الإنتاج الزراعي، تواصل النساء النهوض بدور هام. فلئن ظل عملهن عملا لا يعود بالكسب في معظمه، فإنهن يسهمن إسهاما كبيرا في عدد من المنتجات التي تسوق من قبيل الفواكه المجففة، وحطب الوقود، ومنتجات الألبان، ومنتجات الحرف. لكن على الرغم من أن إنتاجهن المترلي، من قبيل نسج السجاد، يمثل الإيراد الرئيسي للأسرة المعيشية، فنادرا ما يتحكمن في تسويق هذه المنتجات، إذ يتكفل بهذا الأمر في معظم الأحيان أقرباء من الذكور أو وسطاء من الرجال.

٥٨ - وواصلت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، منها منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمات غير حكومية، استهداف المرأة في إطار مشاريع مختلفة لتوليد الدخل والعمالة وتنمية المهارات، من بينها مشروع مركز خدمات العمالة، وبرنامج أفغانستان للإنعاش والعمالة، والمشروع الأفغاني للتمويل الصغير من أجل العمالة، والبرنامج الوطني لتطوير المهارات والروابط السوقية. وقامت منظمة العمل الدولية، في إطار برامجها التدريبية لصالح الموظفين الوطنيين، بتوفير المساعدة الفنية لكفالة مراعاة المنظور الجنساني في جميع جوانب البرامج. وقامت، في إطار جهودها الرامية إلى الترويج لاعتماد نهج يقوم على الحقوق في تحقيق الإنعاش الاقتصادي، بترجمة ونشر معايير العمل الأساسية، فضلا عن منشورها المعنون ''ألفباء حقوق العاملات''، وأذكت الوعي بمضامينها في حلقات عمل عقدت مع هيئات العمال وأرباب العمل. كما وضعت مشروعا للترويج لعودة المرأة الأفغانية (الحضرية والريفية) إلى سوق العمل. ودأب مجلس صاحبات الأعمال الأفغانيات، بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على مساعدة النساء على تسويق منتجاتهن.

٥٩ - وأكد الفريق الاستشاري المعني بالقضايا الجنسانية ضرورة إعادة النظر في البرامج الوطنية للحد من الفقر بغية زيادة تركيزها على قضايا المرأة، لا سيما التمكين الاقتصادي للفئات الضعيفة من قبيل الأرامل، والنساء الريفيات اللائي يعشن في المجتمعات النائية التي تنعدم فيها الفرص الاقتصادية، وربات الأسر المعيشية، وكذلك كفالة تحديد وتذليل العراقيل التي تعوق استفادة المرأة من مبادرات الحد من الفقر، ومنها المبادرات التي تركز على تنمية المهارات والعمالة. كما تقتضي قضايا إصلاح الأراضي والممتلكات اهتماما خاصا لكفالة حماية احتياجات وحقوق الفئات الضعيفة، ومنها ربات الأسر المعيشية.

دال - عودة اللاجئين والمشردين داخليا

٦٠ - شكل انضمام أفغانستان، في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥، للاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ خطوة هامة على طريق انتعاش البلد.

٦١ - وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، ساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما مجموعه ٣٦٧ ٦٩٤ أفغانيا على العودة طوعا إلى أفغانستان، وعاد معظمهم من باكستان (٣٢٧ ٨٠٩ أشخاص) وجمهورية إيران الإسلامية (٣٩ ٨٨٥ شخصا). وتشكل الفتيات والنساء اللائي عدن بصورة أساسية من باكستان ١٨١ ٢٧٦ فتاة وامرأة. وعلاوة على العائدين بمساعدة المفوضية، ثمة عدد كبير من الأفغان الذين عادوا بشكل عفوي، خاصة من جمهورية إيران الإسلامية، فضلا عن أفغان لا يحمل

معظمهم وثائق هوية أعيدوا قسرا إلى بلادهم. ومن بين هؤلاء الذين أعيدوا قسرا من جمهورية إيران الإسلامية منذ مطلع عام ٢٠٠٥ خمسة وستون أفغانية غير مصحوبة.

٦٢ - وتواجه أفغانستان تحديا من جراء تدفق العائدين، وهو اتجاه يرجح أن يستمر إثر نجاح الانتخابات. لذلك، يجب زيادة الاستثمار الاجتماعي - الاقتصادي لزيادة مصادر الدخل للسكان، لا سيما لأضعف الفئات الاجتماعية. وقد سجل السكان الحضريون نسبة نمو قدرها ٦ في المائة سنويا نظرا لاستقرار معظم العائدين في المناطق الحضرية.

٦٣ - باشرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي، تنظيم عودة المشردين داخليا في أيار/مايو ٢٠٠٥ من جنوب وغرب أفغانستان بشكل أساسي. ونظرا للعدد الكبير من المشردين داخليا الذين يكسبون في هذه المرحلة دخلا خاصا بهم، يجري كذلك تعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع تحقيق الاكتفاء الذاتي.

٦٤ - ولا يزال توفير المأوى أحد مطالب العائدين ذات الأولوية. وتبلغ نسبة المستفيدين من النساء من مشاريع توفير المأوى ٤٦ في المائة. وقد اتخذت المفوضية إجراءات لضمان مشاركة المرأة في تنفيذ مشاريع توفير المأوى والمشاريع المتعلقة بالصحة والمياه والعمالة.

سابعا - تنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والجهات المانحة

٦٥ - عقد منتدى تنمية أفغانستان السنوي الثالث في كابل في الفترة من ٤ إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بمشاركة أكثر من ٣٠٠ من مندوبي الحكومات والجهات المانحة الدولية. وكان الفريق الاستشاري المعني بالمسائل الجنسانية قد أعد مذكرة معلومات أساسية طرحت على المنتدى ووجهت الانتباه إلى عدد من المجالات المحددة من قبل وزارة شؤون المرأة باعتبارها أساسية في تحسين الأحوال العامة للمرأة الأفغانية، وهي: الصحة، والتعليم، والحماية القانونية، والتمكين الاقتصادي، والقضاء على العنف ضد المرأة، ومشاركتها في الأنشطة السياسية والحياة العامة. وقد ركزت العروض والمناقشات التي أجريت خلال المنتدى على الاستراتيجية الإنمائية الوطنية المؤقتة التي ستعرض على مؤتمر دولي للجهات المانحة سيعقد في لندن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وستشمل الإستراتيجية الإنمائية الوطنية متابعة الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذها.

٦٦ - وواصلت وحدة نوع الجنس التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دعم وتيسير تعميم القضايا الجنسانية، من خلال وسائل منها جهات تنسيق الشؤون الجنسانية المعينة في المكاتب الإقليمية للبعثة والتعاون الوثيق مع إدارات شؤون المرأة الإقليمية.

وما فتئت الوحدة تقوم منذ عام ٢٠٠٢ بتنسيق أنشطة شبكة لتبادل المعلومات والمعارف لفائدة منسقي الشؤون الجنسانية لفريق الأمم المتحدة القطري. وقامت البعثة في أوائل عام ٢٠٠٥ بإعادة تنشيط شبكة منسقي الشؤون الجنسانية باعتبارها آلية للدعوة ومنتدى لتبادل المعلومات. وتم تنظيم وتيسير عدة أنشطة تدريبية لفائدة كل من الموظفين الدوليين والوطنيين مع التركيز على التوعية بالقضايا الجنسانية باعتبار ذلك جزءا من سياسة البعثة الرامية إلى إدماج المنظور الجنساني في كافة البرامج والعمليات. وشملت المواضيع التي تمت تغطيتها تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وحقوق المرأة، والمعايير السلوكية، ونوع الجنس والتنوع. وعرضت أيضا على الوكالات التابعة للأمم المتحدة مساعدتها وإجراء أنشطة التيسير بناء عل طلب منها. ونظمت فضلا عن ذلك تدريبات مصممة حسب الطلب من أجل تلبية احتياجات تدريبية محددة للبعثة. ووضعت وحدة نوع الجنس التابعة للبعثة وحدة تدريبية خاصة بنوع الجنس في إطار البرنامج التدريبي للمديرين المدنيين الخاص باللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية.

٦٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، عرضت وحدة نوع الجنس التابعة للبعثة على فريق المديرين التنفيذيين التابع للأمم المتحدة خطة عمل بشأن التوازن بين الجنسين شملت هدف جمع البيانات المبوبة حسب الجنس بشأن تشكيل الموظفين الوطنيين والدوليين في كيانات الأمم المتحدة.

٦٨ - وبذلت كيانات مختلفة تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية، منها منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، جهودا خاصة من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطتها في أفغانستان، بما في ذلك على صعيد دعمها التقني والمالي للوزارات المختصة.

٦٩ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، شنت البعثة حملة إعلامية وباشرت في تنفيذ برنامج إجباري لتدريب الموظفين على الوقاية من الاستغلال والإساءة الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لذلك على صعيد البعثة ككل.

ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٠ - زادت مشاركة المرأة الأفغانية في الحياة العامة زيادة هامة نتيجة لما أسفرت عنه انتخابات مجلس الشعب (ووليسي جيرغا) من تمثيل للمرأة بنسبة ٢٧ في المائة في البرلمان الوطني وبنسبة ٢٩ في المائة في المجالس الإقليمية. ومن بين المكاسب الأخرى التي حققتها المرأة خلال المرحلة الانتقالية لما بعد محادثات بون بشأن أفغانستان لعام ٢٠٠١ ما يلي: إذكاء الوعي بقضايا المساواة بين الجنسين لدى الحكومة والجمهور بشكل عام؛ واتخاذ

مزيد من الإجراءات لتخفيض معدلات وفيات الأطفال والأمهات؛ واتخاذ مزيد من الخطوات من أجل تحسين فرص الاستفادة من التعليم ومحو الأمية في صفوف النساء والفتيات. وتصدت الحكومة بشكل متزايد للقضايا التي كانت تعتبر فيما سبق من قبيل المواضيع الشخصية مثل العنف ضد المرأة. وتدل هذه التغييرات على أن المرأة الأفغانية، حينما أتيح لها الفضاء اللازم والدعم من الخارج، برهنت على قدرتها على المشاركة بشكل بناء في الحياة العامة والإسهام في إرساء السلم وفي التنمية.

٧١ - وعلى الرغم من هذه المكاسب، لا تزال النساء والفتيات في أفغانستان تواجهن تحديات هائلة في مجال الأمن وحقوق الإنسان والجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ذلك أن الأوضاع الأمنية وأحوال حقوق الإنسان الأساسية لا تزال ضعيفة في أنحاء عديدة من البلد، ولا سيما خارج كابل. إذ تقوم فصائل مسلحة، بما فيها فلول قوات حركة طالبان، بالتعدي بشكل منتظم على حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة. وتقابل أوجه التقدم العديدة الذي حققته المرأة على مستوى الاقتصاد والعمالة والتعليم استمرار آثار الفقر السائد على نطاق واسع. ويعني استمرار التمييز ضد المرأة في الاستفادة من التعليم والرعاية الصحية والأراضي والائتمانات ووسائل الإنتاج إعاقة جهود التعمير والتنمية.

٧٢ - وبالنسبة للفترة ما بعد الانتقالية، لا يزال تشجيع قيام مجتمع قائم على المشاركة وإشراك الجميع والمساواة بين الجنسين ويستجيب لتطلعات جميع الأفغان نساء ورجالا، يشكل أفضل السبل لتحسين الحالة الأمنية والإنمائية العامة في المستقبل. والتدابير التي اتخذتها الحكومة الأفغانية حتى الآن بدعم ومشورة من كيانات الأمم المتحدة من أجل تحقيق هذا الهدف جديرة بالثناء وينبغي تعزيزها أكثر. ويتمثل التحدي الرئيسي في اتخاذ التغييرات الإيجابية التي أسفرت عنها المرحلة الانتقالية منطلقا والعمل على إدامتها. ويتعين على الحكومة الأفغانية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات فورية وفعالة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والفتاة ووضع حد للتمييز القائم على نوع الجنس. ويتعين أن تتخذ برامج المساعدة الاقتصادية والاجتماعية من حقوق المرأة المكتسبة بحكم القانون منطلقا لأنشطتها، وأن تشجع المرأة على المشاركة في الحياة العامة وفي المهام والأنشطة الاقتصادية الجديدة، وأن تضمن مزيدا من التوازن بين الجنسين في الحصول على الموارد الإنتاجية والوصول إلى أسواق العمل.

٧٣ - وسعيا إلى تحقيق هذه الأهداف، قد ترغب لجنة وضع المرأة في النظر في التوصيات التالية، إضافة إلى تلك التي قدمت في التقارير السابقة بشأن هذا الموضوع والتي لا يزال معظمها صالحا.

٧٤ - ينبغي لحكومة أفغانستان القيام بما يلي:

(أ) تأييد خطة العمل الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين وفقا لمنهاج عمل بيجين، وضمان إتاحة موارد كافية لها على مستوى كافة القطاعات وتنفيذها بالكامل بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني النسائية؛

(ب) اتخاذ تدابير عاجلة من أجل تأمين حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال منهم؛

(ج) تعزيز سيادة القانون وإصلاح النظام القضائي، بجملة أمور منها توفير التدريب لسلك القضاء وللشرطة؛ وتعديل أو إلغاء القوانين واللوائح والأعراف والممارسات التمييزية؛ وتجريم العنف ضد المرأة والفتاة، بما في ذلك العنف المترلي؛

(د) اتخاذ تدابير محددة لتحسين مستوى لجوء المرأة إلى العدالة، من خلال وسائل منها زيادة إنشاء محاكم الأسرة وتوظيف النساء في جميع المحاكم الأفغانية وتوفير التدريب لهن؛

(هـ) وضع استراتيجيات فعالة مراعية لنوع الجنس للتحقيق في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والقانون الإنساني الدولي وتيسير سبل الانتصاف للضحايا وتقديم مرتكبي الانتهاكات إلى العدالة؛

(و) تعزيز الإجراءات الرامية إلى منع العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس والتصدي له وتطوير خدمات الدعم، ومنها خدمات الرعاية الصحية والنفسية الاجتماعية وإنشاء وحدات للتدخل الأسري في شتى أنحاء البلد؛

(ز) إطلاق سراح السجناء المحتجزين في مراكز الاحتجاز التابعة للدولة لارتكابهم أفعالا لا تشكل جرائم بموجب القانون الأفغاني، وحظر احتجاز النساء في عهدة الأفراد؛ وتوفير الدعم الكافي لهن من أجل إعادة إدماجهن في مجتمعاتهن المحلية؛

(ح) اتخاذ إجراءات حازمة من أجل تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة والفتاة في أفغانستان بشكل قابل للقياس، وذلك من خلال ما يلي:

'١' تمكين المرأة والفتاة اقتصاديا وسياسيا، من خلال جملة أمور منها مبادرات بناء القدرات المستدامة؛

'٢' تقديم الدعم الكامل من أجل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الحق في العمل، وتعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع إعادة إدماج المرأة في سوق العمل في جميع القطاعات وعلى جميع مستويات المجتمع الأفغاني؛

'٣' ضمان الحصول على الأراضي والاستفادة من الأصول الإنتاجية الأخرى على قدم المساواة؛

'٤' تحسين مستوى الاستفادة من الخدمات الصحية والإعلام الصحي؛

'٥' زيادة الجهود الرامية إلى خفض الأمية في صفوف النساء والقضاء عليها؛ وضمان التحاق جميع الفتيات بالتعليم الابتدائي واستمرارهن في الدراسة، وزيادة نسبة مواظبة الفتاة على الدراسة في مرحلتي التعليم الثانوي والتعليم العالي؛ وتوفير التدريب للمدرسات؛ والقضاء على التمييز ضد الفتاة في المدارس؛

'٦' إقامة آليات لرصد التقدم المحرز.

(ط) تعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع وتيسير مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعلية وعلى أساس المساواة في الحياة الأفغانية بجميع مستوياتها وكافة أوساطها، بما في ذلك المشاركة في صنع القرارات على جميع المستويات.

٧٥ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والحكومات المانحة والمجتمع المدني القيام بما يلي:

(أ) ضمان رصد الموارد اللازمة من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج؛ وضمان توفر الموظفين على القدرة والأدوات اللازمة لدعمها؛ وضمان تمويل مبادرات موجهة ترمي إلى تمكين المرأة والفتاة تمويلا كافيا؛

(ب) تقديم الدعم التقني والمالي من أجل إصلاح قطاع العدالة وتعزيزه، بجملة وسائل منها التوظيف على أساس الاستحقاق مع ضمان النظر على قدم المساواة في توظيف النساء اللاتي تتوفرن على مؤهلات، وتدريب الموظفين القضائيين، وإصلاح الهياكل الأساسية؛

(ج) مواصلة تقديم الخبرة التقنية والموارد إلى وزارة شؤون المرأة والوزارات المختصة وجميع الهيئات الحكومية دعما لجهودها الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني والارتقاء بالمرأة والفتاة؛

(د) دعم بناء قدرات المرأة الأفغانية بشكل مستدام، بوسائل منها تبادل المعلومات والاستفادة من الموارد والتعليم والتدريب من أجل تمكينها من المشاركة مشاركة كاملة في جميع القطاعات الاجتماعية؛

(هـ) تقديم الدعم الكامل للحكومة في سعيها إلى القضاء على العنف ضد المرأة؛

(و) ضمان إضفاء مزيد من الانسجام والشفافية على التدابير التي تتخذها الجهات المانحة من أجل دعم المساواة بين الجنسين والارتقاء بالمرأة والفتاة، وضمان زيادة فعاليتها مجتمعة؛

(ز) تعزيز الجهود الرامية إلى جمع البيانات المبوبة حسب الجنس في جميع القطاعات.

الحواشي

(١) وردت المعلومات من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي.

(٢) A/59/744-S/2005/183 وA/60/224-S/2005/525.

(٣) S/PV.5294.

(٤) A/60/343.

(٥) E/CN.4/2005/122.

(٦) ترشحت خمس وثلاثون امرأة لانتخابات المجلس الإقليمي و ١٦ لانتخابات مجلس الشعب.

(٧) التحقق المشترك من إعمال الحقوق السياسية بين اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان/بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التقرير الأول (١٩ نيسان/أبريل – ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)؛ والتقرير الثاني (٤ حزيران/يونيه – ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥)؛ والتقرير الثالث (١٧ آب/أغسطس – ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥).

(٨) يضم الفريق الاستشاري المعني بالقضايا الجنسانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة والهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات وبعثات الجهات المانحة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وتتولى وزارة شؤون المرأة مهام أمانة الفريق.

(٩) بيانات مستمدة من الاتحاد البرلماني الدولي.

(١٠) E/CN.4/2005/122.

(١١) منظمة العفو الدولية، Women still under Attack – a systematic failure to protect (لندن، ٢٠٠٥).